مصر فى ذيل قائمة تقرير التنافسية العالمية.. لماذا؟

الخبراء: عجز الموازنة وتراجع الإيرادات ومعدلات الإنتاج والتضخم والبطالة أهم الأسباب

بعد الاعلان عن تراجع ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادى الدولى للمرتبة 118 من إجمالى 148 دوله لعام 2013 ـ 2014، مقابل المركز 107 من 144 دوله عام 2012 ـ 2013، برر خبراء الاقتصاد السبب فى تدنى مستوى مصر فى التنافسية يرجع إلى إرتفاع عجز الموازنة هذا العام، وتراجع الايرادات ومعدلات الانتاج، إلى جانب إن الأحداث والتغيرات السياسية المتلاحقة أثرت على الاقتصاد، والذى شهد عددا من الأزمات خلال الفترة الماضية ودفعت معظم مؤشراته للهبوط.

الخبراء أكدوا ضرورة السماح بدخول شركات وضخ رءوس أموال جديدة إلى السوق مما يحفز من أداء القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة، وتعميق الصناعة المحلية واستكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية ووضع قواعد عادلة للاستيراد والتصدى للسلع المستوردة متدنية الجودة.

وأوضح الخبراء إن عودة مصر لمكانتها ووضعها الطبيعى فى مصاف الدول المتقدمة يتطلب ضرورة التوقف عن المطالب الفئوية والمظاهرات والاحتجاجات والعودة للعمل وزيادة الانتاج، وكما أكدت الحكومة أنها لن تتوانى فى توفير الحماية اللازمة للمنتج المصرى من جراء الممارسات غير المشروعة التى تضر بقواعد المنافسة التى اقرتها منظومة التجارة الدولية . وفى السطور التالية تفاصيل التحقيق.

من جانبه أوضح سيف فهمى رئيس المجلس الوطنى المصرى للتنافسية أن تراجع ترتيب الاقتصاد المصرى 11 مركزا مقارنة بالعام الماضى فى تقرير التنافسية العالمى لهذا العام 2013 – 2014 الذى صدر مؤخرا والذى احتلت فيه مصر المرتبة الـ118 من إجمالى ال148 دولة. يشير إلى أن المشكلات الهيكلية التى شهدتها مصر قبل ثورة يناير 2011 باتت تعوق القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى على نحو أكبر بعد الثورة.

وأوضح إن تراجع مصر فى تنافسية الاقتصاد بدأ منذ نحو أربع سنوات فقد احتلت مصر المرتبة الـ70من 131 عام 2009 ـ 2010 ثم تراجعت إلى الـ81 ـ 139 عام 2010 ـ2011 وإلى الـ94 ـ 142 عام 2011 ـ 2012 واحتلت العام الماضى 2012 ـ 2013 المركز 107 من 144.

ودعا فهمى كل الجهات الحكومية المعنية بالاقتصاد المصرى والقطاع الخاص الى وجوب سرعة اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة المنافسة المحلية والتى تؤثر بالضرورة بشكل إيجابى على العائدات وتدفع بالاقتصاد قدما الى الامام من خلال السماح بدخول شركات وضخ رءوس أموال جديدة إلى السوق مما يحفز من أداء القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة. والتركيز على جعل سوق العمل أكثر مرونة وكفاءة من أجل زيادة حجم العمالة على المدى المتوسط.

ونوه إلى أن المجلس يعمل فى هذا الصدد بشكل مكثف ويركزعلى القضايا المتعلقة برفع تنافسية سوق العمل المصرية والعمل على دعم الابتكار والمستوى التكنولوجى فى القطاعات الانتاجية الوطنية، وذلك من اجل المساهمة فى التصدى لمشكلة البطالة، بالإضافة لتوفير فرص عمل للأعداد الكبيرة من الشباب المنضمين حديثا لسوق العمل.

وعن تراجع ترتيب مصر فى مجال التعليم قال رئيس المجلس المصرى للتنافسية إن ترتيب مصر بين الدول بالنسبة لجودة التعليم الأساسى انخفض ليحتل المرتبة الأخيرة بعدما كانت تحتل المرتبة 137 العام الماضى. لذلك يهتم المجلس بصفة خاصة بقضية التعليم كقضية محورية تؤثر فى تنافسية كل القطاعات.

الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة

ومن جانبه يرى د.م نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الأوروبى رئيس الإتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية بمجلس الوحدة الوطنية العربية، إنه إجتمع بوزير الصناعة مؤخراً بهدف الحفاظ على جميع الاستثمارات فى مصر وبذل الجهود المكثفة لتوضيح الحقائق للمجتمع الدولى، موضحا إن الاجتماع تناول دور إتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى وكذا تنفيذ بعض البرامج المشتركة بين مصر ودول الاتحاد فى مجالات الصناعة والتجارة ومنها مشروع أصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى والذى ستبدأ المرحلة الثانية منه خلال المرحلة القريبة المقبلة.

وأشار الدكتور نادر رياض أنه استعرض مع الوزير رؤية الاتحاد للارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعات المصرية حيث ترتكز على عدد من المحاور ومنها تعميق الصناعة المحلية واستكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية ووضع قواعد عادلة للاستيراد بالإضافة إلى التصدى للسلع المستوردة متدنية الجودة من دخول السوق المصرى. ويشير رئيس مجلس الأعمال المصرى الأوروبى إلى إنه من الثابت

عبد النور: الحكومة لن تتوان فى توفير الحماية اللازمة للمنتج المصرى من جراء الممارسات غير المشروعة التى تضر بقواعد المنافسة التى اقرتها منظومة التجارة الدولية

د.نادر رياض: تعميق الصناعة المحلية واستكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية ووضع قواعد عادلة للاستيراد والتصدى للسلع المستوردة متدنية الجودة.. إجراءات مهمة لرفع القدرة التنافسية

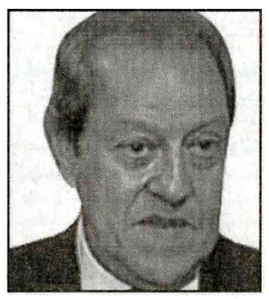

فخرى عبد النور

د.نادر رياض

إن ارتفاع أسعار المنتجات المصرية كان إنذار بتراجع قدرتنا التنافسية، وهذا الأمر بطبيعته يؤثر سلباً على الصادرات المصرية وهى مصدر العملة الصعبة التى تحتاجها الصناعة، لتوفير خاماتها ومستلزماتها المستوردة، بل يتعدى ذلك التراجع للقدرة التنافسية محلياً، ما يسمح للمنتجات المنافسة والقادمة من آسيا بتنافسها فى عقر دارها، وتخرجها عن دائرة القدرة على الصمود، فنخسر بذلك الأسواق الخارجية والداخلية أيضاً. وهو أمر يحتاج إلى تدخل الدولة، بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية، وباعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للمصلحة العامة، الذى قوامه تحالف قوى الشعب العامل.

تحجيم استيراد السلع الاستفزازية

ويشدد رئيس الإتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية إن الأمر يحتم علينا ترشيد الاستيراد، والحد من استنزاف رصيد العملات الأجنبية، والعودة إلى ما كان مطبقاً فى مرحلة سابقة مماثلة للأوضاع الاقتصادية الحالية، بالسماح باستيراد مستلزمات القطاع الصناعى الداخلة فى تخصصه، وتحجيم استيراد السلع الاستفزازية، إما بالمنع أو برفع الرسوم الجمركية عليها، كذلك التفرقة فى الرسوم الجمركية المطبقة على الخامات ومستلزمات الإنتاج التى يستوردها القطاع الصناعى، استيفاء لاحتياجاته عن تلك المغايرة لذلك.

حزمة الإجراءات

ويضيف رئيس مجلس الأعمال المصرى ـ الأوروبى إنه من المفيد أن ننظر إلى حزمة الإجراءات المشار إليها، باعتبارها واجبة التطبيق بصورة متكاملة بجميع محاورها لحين عبور الاقتصاد المصرى الأزمة الحالية التى يتعرض لها ليخرج بسفينة الوطن سالمةً مما اعتراها من أنواء وعواصف شديدة الخطورة المطالب الفئوية

أما الدكتور مختار الشريف الخبير الإقتصادى فيرى ضرورة إصلاح مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار بهدف توفير وايجاد فرص العمل باستمرار، مضيفاً ان إرتفاع عجز الموازنة إرتفع من 140 مليار جنيه العام الماضى 2011 ـ 2012 وأصبح هذا العام 240 مليار جنيه بزيادة 11,5٪ ولهذا السبب تراجعت مصر لهذه المرتبة حولى 11 مركزاً عن العام الماضى، مضيفاً إن تراجع معدلات الانتاج والايرادات وزيادة معدلات التضخم والبطالة، من أهم الأسباب التى تؤدى للتراجع مشيراً إلى إن تحسن الاقتصاد مرهون بضرورة التوقف عن المطالب الفئوية والمظاهرات والاحتجاجات والعودة للعمل وزيادة الانتاج.

التضخم

ويؤكد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلكين (التضخم) خلال شهر أغسطس الماضى بنسبة 0,7٪ مقارنة بشهر يوليو الماضى.

ويشير أبو بكر الجندى رئيس الجهاز إلى إن مستوى التضخم ارتفع بنسبة 10,9 ٪ مقارنة بشهر أغسطس 2012.

الأحداث

ومن جانبه يقول الخبير الإقتصادى محسن الخضيرى مما شك إن الأحداث السياسية أثرت على الاقتصاد المصرى، والذى شهد عددا من الأزمات خلال الفترة الماضية بسبب تلك التغيرات السياسية المتلاحقة، التى دفعت معظم مؤشراته للهبوط، وأثرت بشكل كبيرعلى المستويين الاقتصادى والاجتماعى للمواطن المصرى، وتمثل ذلك التأثير فى تفاقم أزمات البطالة والديون الداخلية والخارجية والاحتياطى النقدى وسعر صرف الجنيه و معدل النمو والتضخم وعجز الموازنة.

البطالة

ويشير الخضيرى إلى إن نسبة البطالة ارتفعت خلال الربع الثانى من 2013 أبريل يونيو إلى 13,3٪، ليصل عدد المتعطلين عن العمل إلى 3,6 مليون متعطل، مقابل 13,2٪ خلال الربع الأول من 2013، وبزيادة 1,3 مليون متعطل على نفس الربع من عام 2010، وذلك طبقا لما أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الديون الداخلية والخارجية

ويضيف ارتفع الدين المحلى للموازنة العامة مسجلا تريليونا و387 مليارا و2 مليون جنيه، حسبما قال التقرير المالى لشهر يوليو 2013، الصادر عن وزارة المالية، مقارنة بنحو تريليون و89 مليارا و4 ملايين جنيه نهاية مارس من العام الماضى، بزيادة بلغت نحو 298 مليون جنيه، فيما ارتفع رصيد الدين الخارجى ليبلغ نحو 38,6 مليار دولار، مقارنة بنحو 33,4 مليار دولار فى مارس من العام الماضى.

القطاع الخاص

ومن جانبه قال منير فخرى عبد وزير الصناعة والتجارة إن القضاء على تلك المشاكل المتعلقة بوضع مصرفى مكانة متدنية يتطلب وضع القطاع الخاص شريك أساسى فى تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية وذلك بما يمتلكه من إمكانات وقدرات كبيرة يجب الإستفادة منها، لافتاً إلى ان الحكومة حريصة على تحسين مناخ الأعمال فى مصر بهدف جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية للإستثمار فى السوق المصرى خلال المرحلة المقبلة وفى هذا الإطار فإن الحكومة تسعى لتحسين المنظومة التشريعية والقانونية للسوق المصرى.

العلاقات الاقتصادية

وأشار الوزير إلى أن مصر تحترم تعاقداتها واتفاقياتها وإنه لانية لتجمّيد أو إلغاء أى إتفاقية وقعت عليها مصر، مؤكداً حرص الوزارة على تعظيم الإستفادة من كافة الإتفاقيات التجارية لمصر مع مختلف دول العالم ومن بينها تركيا حيث أنه على الرغم من الإختلاف السياسى الكبير مع الحكومة التركية بسبب مواقفها الغريبة وغير المبررة من الأحداث فى مصر إلا أن العلاقات الإقتصادية لايجب ان تتأثر بمثل هذه الخلافات،فالإتفاقيات التجارية هى السبيل الوحيد لتحقيق المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية محلياً ودولياً.

وفى هذا الصدد اكد الوزير مجدداً ان الحكومة لن تتوانى فى توفير الحماية اللازمة للمنتج المصرى من جراء الممارسات غير المشروعة مثل التهريب والاغراق وغيرها من الاجراءات التى تضر بقواعد المنافسة التى اقرتها منظومة التجارة الدولية.

وأوضح عبد النور أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تأتى على رأس أولويات السياسة الصناعية المصرية خاصة وأن أكثر من 80 ٪ من الهيكل الصناعى المصرى هو صناعات صغيرة ومتوسطة،لافتاً إلى انه يجرى حالياً إنشاء 22 مجمع صناعى للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المحافظات وإنه قد تم فى أغسطس الماضى إفتتاح أول مجمع بمنطقة مرغم بالاسكندرية.

استراتيجية جديدة

كما إن الوزارة بصدد الانتهاء من وضع استراتيجية جديدة لتنمية صناعة السيارات وذلك بالتنسيق والتعاون مع منتجى السيارات فى مصر، مؤكداً ان هذه الصناعة تعد من اهم الصناعات التى تتيح قيام العديد من الصناعات الصغيرة او المغذية لها حيث حققت العديد من الدول نجاح كبير فى هذه الصناعة مثل البرازيل والمغرب.

■ فتحى السايح ■